

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

## الاجتماع الثالث عشر

جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣  
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت  
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

### طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

#### موجز تنفيذي

#### مقدم من السودان\*

١- يعاني السودان من التلوث بالألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب من جراء عدد من النزاعات التي نشبت فيه، بدءاً بالحرب العالمية الثانية. وقد عانى السودان منذ أن نال استقلاله في عام ١٩٥٦ من حروب أهلية عديدة استخدمت فيها جميع الأطراف الألغام الأرضية كجزء لا يتجزأ من النزاع. وقد استمرت الحرب الأهلية الأولى من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٢ وبدأت الحرب الأهلية الثانية في عام ١٩٨٣ وانتهت رسمياً في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل. وأثناء تلك النزاعات، استخدم كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية كميات هائلة من الألغام للدفاع عن مواقعه وإعاقة تحركات وعمليات الطرف الآخر. وإضافة إلى ذلك، أفضت النزاعات الجديدة التي نشبت في ولايتي جنوب

\* قدمت هذه الوثيقة بعد الموعد النهائي، دون تغييرات تحريرية حال ورودها إلى الأمانة من وحدة دعم التنفيذ.



الرجاء إعادة الاستعمال



كردفان والنيل الأزرق في أعقاب انفصال جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١ إلى زرع المزيد من الألغام المضادة للدبابات وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب.

٢- ويشكل وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في السودان خطراً يهدد حياة المدنيين ويعوق النمو الاقتصادي وانتعاش البلد. ويؤدي تلوث الأراضي إلى الحد من الأنشطة والإنتاجية في المجال الزراعي، ويقوض بالتالي استدامة سبل عيش المجتمعات المحلية الريفية. ولا تزال الألغام الأرضية المزروعة على طرق نقل اللوجستيات الرئيسية تعوق حرية وسلامة الحركة والتجارة وعمليات التدخل في المجال الإنساني وتعرض للخطر حياة المجتمعات المحلية والمشردين داخلياً واللاجئين وموظفي الجهات المقدمة للمعونة. ويؤدي وجود الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب أو المخاطر المتوقعة بسببها إلى الحيلولة دون عودة السكان المشردين داخلياً أو اللاجئين إلى مدهم الأصلية أو إلى تأخير عودتهم، مما يقف عائقاً أمام الجهود المبذولة للإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالألغام الأرضية أو بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو بالحرب.

٣- وإضافة إلى التأثير الاجتماعي والاقتصادي للألغام المشار إليه أعلاه، بلغ عدد ضحايا الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب الذين سجلوا في جمهورية السودان منذ بدء برنامج العمل المتعلق بمكافحة الألغام في البلد ما مجموعه ١ ٨٦٦ ضحية. وعلى الرغم من انخفاض معدل الحوادث بوجه عام منذ عام ٢٠٠٥، شهد عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أعلى معدل لعدد الحوادث التي سجلت على الإطلاق. ويعزى ذلك إلى التزاع الجديد الذي اندلع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

٤- ووقعت حكومة السودان على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وصدقت عليها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأصبح السودان دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد بدأت عمليات إزالة الألغام في السودان في أوائل تسعينات القرن العشرين لكنها تكتفت بعد التوقيع في عام ٢٠٠١ على اتفاق جبال النوبة لوقف إطلاق النار بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. ووقع كل من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة على مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بجنيف، وقد حددت هذه المذكرة الإطار اللازم للأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام في جميع أنحاء السودان. وإضافة إلى ذلك، ساعد اتفاق السلام الشامل والقرار ١٥٩٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مواصلة تعزيز ولاية الأمم المتحدة والدور الذي تضطلع به في أعمال إزالة الألغام في السودان.

٥- وأنشئت الهيئة القومية لمكافحة الألغام بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٩٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأعلن عن بدء أنشطتها رسمياً في احتفال رفيع المستوى نظم في الخرطوم في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ بحضور رئيس الجمهورية. وعلى أساس صدور المرسوم

الرئاسي، وضع إطار السياسة الوطنية لإزالة الألغام وأقرته بعد ذلك اللجنة القومية العليا لإزالة الألغام ومن ثم اعتمده مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية آنذاك في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويجتمع أعضاء الهيئة القومية لإزالة الألغام سنوياً بقيادة وزير الدفاع وبمشاركة الوزارات المختصة الأخرى لاستعراض التقدم المحرز في مجال مكافحة الألغام في البلد ولتقديم توصيات محددة عند الاقتضاء إلى المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن عملية مكافحة الألغام. وأنشئ المركز القومي لإزالة الألغام في عام ٢٠٠٥ للعمل على أساس شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام. ويتابع المركز القومي لإزالة الألغام إلى اليوم تنفيذ التزامات حكومة السودان في إطار اتفاقية أوتاوا وغيرها من المعاهدات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الألغام. ويتولى المركز أيضاً كجزء من ولايته إقرار استراتيجيات وخطط مكافحة الألغام على المستوى الوطني عن طريق مكاتبه الفرعية في البلد. ويوجد مقر المركز القومي لإزالة الألغام في الخرطوم ولديه ستة مكاتب فرعية في المناطق المتأثرة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٦- وبلغ طابع التراجع في السودان حداً يندر فيه الاحتفاظ بالسجلات، وإن احتفظ بالسجلات فهي غالباً ما تكون متقدمة وغير دقيقة. ولا يزال يُجهل النطاق الحقيقي لمشكلة الألغام الأرضية في السودان وعواقبها. وفي أعقاب اتفاق السلام الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، أجريت عدة عمليات مسح خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ شملت عمليات المسح التي أجراها مركز إجراءات المسح والاتحاد السويسري لإزالة الألغام من أجل تحديد درجة التلوث بالألغام. وقد انتشرت أفرقة مختلطة معنية بعمليات المسح لأول مرة في المناطق التابعة لحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في البلد.

٧- وعلى الرغم من إجراء عمليات المسح المشار إليها أعلاه، فإن خط الأساس الفعلي لم يحدد إلا بعد إجراء الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية التي تم بواسطتها استعراض وإعادة دراسة نتائج جميع عمليات المسح السابقة، فضلاً عن المعلومات المتيسرة الأخرى. وأجريت الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٩ وهي تغطي ولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان والبحر الأحمر وكسلا والقضارف. وأفضت هذه الدراسة الاستقصائية إلى تحديد ما مجموعه ٢٢١ موقعاً يشتبه في تلوثها بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. والمواقع المسجلة حالياً على أنها ملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب يبلغ عددها حوالي ٣٠٠ موقع.

٨- ومنذ إجراء الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية، صدرت تقارير مخصصة أخرى عن التلوث بالألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب الذي يظهر في شكل مناطق خطرة، وسجلت في قاعدة البيانات. ومنذ إكمال الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية ازداد إلى حد كبير عدد المناطق الخطرة<sup>(١)</sup> وحقول الألغام<sup>(٢)</sup> والمناطق التي يشتبه في

(١) المنطقة الخطرة: تشير إلى منطقة يُشتبه في احتوائها على ألغام أرضية/متفجرات من مخلفات الحرب أُبلغ عنها نتيجة تحقيق في حادث انفجار لغم/متفجرات من مخلفات الحرب، أو أبلغت عنها أفرقة التوعية بمخاطر

أما خطرة<sup>(٣)</sup>. ويشمل ذلك المناطق التي لم تتناولها الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية. وبالنظر إلى ما تقدم، تشمل قاعدة البيانات الوطنية المناطق الملوثة بالألغام المضادة للأفراد التي تصل إلى ما مجموعه ٣٦٢ منطقة خطرة بمساحة تزيد على ٢٨٩ كيلومتراً مربعاً و ٢٤٠ حقل ألغام تبلغ مساحتها نحو ٢٣ كيلومتراً مربعاً و ١٣٦ منطقة يشتبه في أنها خطرة بمساحة تزيد على ٢٧ كيلومتراً مربعاً. ويبلغ إجمالي عدد المواقع ٧٣٨ موقعاً للفئات الثلاث كلها وهو ما يغطي مساحة تزيد على ٣٤٠ كيلومتراً مربعاً. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى الهواجس الأمنية، لم يتسن للأسف إكمال الدراسات الاستقصائية في جميع الولايات الخمس المشتبه في تلوثها بالألغام. وخلال الفترة التي أجريت فيها الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية، كان النزاع لا يزال مستمراً بين القوات المسلحة السودانية وقوات البجا في ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف. ومع ذلك أكملت الدراسة الاستقصائية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

٩- وعلى الرغم من التحديات الهائلة، نجح برنامج العمل المتعلق بمكافحة الألغام في السودان في خفض إجمالي عدد المناطق الخطرة المعروفة بنسبة ٨٧ في المائة. ومع ذلك، لا تزال هناك نسبة ١٣ في المائة من المناطق الخطرة المعروفة تشمل ما نسبته ٤٧ في المائة من إجمالي المناطق الملوثة بالأمتار المربعة بالنظر إلى وجود اختلاف في الحجم بين منطقة وأخرى من المناطق الخطرة. ومنذ بدء عمليات إزالة الألغام، تمكن السودان من معالجة مناطق تتضمن ألغاماً مضادة للأفراد بلغت ٣٢٤ منطقة خطرة تغطي مساحتها ٢٧٣ كيلومتراً مربعاً، و ١٨٢ حقل ألغام تزيد مساحتها على ٢٧٣ ٢٠ كيلومتراً مربعاً، و ١٠٨ مناطق يشتبه في أنها خطرة بمساحة تزيد على ٢٧٣ ٢١ كيلومتراً مربعاً. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ظل خط الأساس الأصلي للدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية على حاله، فسيكون من السليم القول إن السودان قد احترام التزاماته بموجب المادة ٥. ومن المؤسف أن النتائج الجديدة تبين أن خط الأساس بصيغته المشار إليها في الفرع الأول قد اتسع نطاقه إلى حد كبير. ويجري تنقيح البيانات لتحسين نوعية البيانات المجمعة في قاعدة البيانات. ويشمل ذلك التنقيح الإلكتروني الذي يشمل على المراجعة اليدوية للبيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية وغيرها من السجلات المتعلقة بالمخاطر الموجودة في المحفوظات. ولا يزال تنقيح البيانات جارياً ولم يتم بعد التحقق الميداني.

الألغام، أو السكان المحليون أو العسكريون. ويمكن أن تكون مناطق ملغومة، أو منطقة معارك، أو منطقة ذخائر غير منفجرة.

(٢) حقل الألغام: منطقة ملوثة بالألغام المضادة للأفراد أو بالألغام المضادة للدبابات لها مضع محدد بوضوح وُضِع نتيجة عمليات مسح تقنية.

(٣) المنطقة التي يُشتبه في أنها خطرة: منطقة يُشتبه في أنها خطرة بسبب وجود ألغام/متفجرات من مخلفات الحرب. ويمكن اكتشاف هذه المنطقة بإجراء دراسة استقصائية للأثر أو عن طريق أشكال أخرى من الدراسات الاستقصائية الوطنية، أو بناء على ادعاء بوجود أخطار ناتجة عن متفجرات.

١٠- وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في السنوات الماضية، لا يزال هناك ما مجموعه ٢٧ كيلومتراً مربعاً من المساحة المتبقية التي يتعين معالجتها والتي تضم ما مجموعه ٣٨ منطقة خطرة بمساحة إجمالية تزيد على ١٧ كيلومتراً مربعاً، و٥٨ حقل ألغام بمساحة تبلغ نحو ٣ كيلومترات مربعة، و٢٨ منطقة يشتبه في أنها خطرة بمساحة تزيد على ٦,٥ كيلومترات مربعة. وتبلغ المساحة الإجمالية زهاء ٢٧ كيلومتراً مربعاً.

١١- وهناك مجموعة من الظروف التي حالت دون تمكن السودان من الوفاء بالتزاماته بموجب المادة ٥ وهي: (أ) النزاع المحتدم الفعلي: انضم السودان إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في آذار/مارس ٢٠٠٤ بينما كان النزاع الفعلي مستمراً في بعض مناطقه قبل التوقيع على اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وعلى اتفاق السلام في شرق السودان الذي وقعه في عام ٢٠٠٦. ونتيجة لذلك ضاع بعض الوقت من الولاية المحددة بعشر سنوات؛ (ب) محدودية العمليات الأولية في الشمال: نظراً للهواجس الأمنية، كانت عمليات مسح وإزالة محدودة للغاية في شمال السودان في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وعلى إثر ذلك خسرت السودان ٣ سنوات من المدة المحددة بعشر سنوات اللازمة للوفاء بالتزامات الواردة في المادة ٥ التي تعهد بها في البداية؛ (ج) النزاعات المتجددة والمستمرة: نشب نزاع جديد في حزيران/يونيه ٢٠١١ في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهو نزاع أدى إلى توقف عملية مكافحة الألغام في كل من الولايتين. ولا يزال النزاع مستمراً، ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١١ وإلى اليوم لم تجر أية عملية مسح لمكافحة الألغام أو للتنظيف في كلا الولايتين المشار إليهما، مما يعني خسارة سنتين من مواسم العمليات. وتجدد الإشارة إلى أن ولاية جنوب كردفان هي الولاية الأكثر تلوّثاً بالألغام المضادة للأفراد. ووفقاً لما جاء في بعض التقارير فإن النزاعات الأخيرة هي التي تسببت بإعادة التلوث في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ (د) تحديد مخاطر جديدة: نتيجة لعمليات المسح ولما خلصت إليه الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية التي أكملت في عام ٢٠٠٩، ظهرت مناطق جديدة خطرة أضيفت إلى قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ (هـ) العوامل المناخية: توقف الأعمال المتعلقة بالألغام لمدة ثلاثة أشهر في السنة بسبب تساقط الأمطار الغزيرة في معظم أنحاء السودان. وأفضى عدم توفر الطرق وغيرها من الهياكل الأساسية إلى استحالة قيام الأفرقة بعملياتها والوصول إلى المناطق الخطرة أثناء موسم الأمطار.

١٢- ونظراً إلى ما تقدم، تطلب حكومة السودان تمديد المهلة المحددة في المادة ٥ لخمس سنوات (حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩)، وذلك لمعالجة جميع المناطق المعروفة أنها تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات والذخائر غير المنفجرة في ولايات كسلا والقضارف والبحر الأحمر والنيل الأزرق وجنوب كردفان وفي دارفور. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه مع مرور الوقت والتغيرات الإيجابية في المجال الأمني

وإمكانية وصول أفرقة تنظيف الألغام إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فإن العمليات الإنسانية لتزع الألغام ستُستأنف بالكامل إذا ما توفرت الموارد الكافية. وهناك خطة وضعت بالفعل لتنفيذ عمليات المسح وأنشطة إزالة الألغام الضرورية في تلك الولايات إذا ما أتاح الوضع الأمني ذلك. ويضمن المركز القومي لإزالة الألغام في السودان توفر هذه القدرات.

١٣- والتحدي الرئيسي الذي يواجهه السودان في الامتثال لالتزاماته المحددة بموجب المادة ٥ يتمثل في عمليات مسح وتنظيف ٢٧٩ منطقة من المناطق المعروفة المتبقية (١٥٠ منطقة خطرة و٥٨ حقل ألغام و٧١ منطقة يشتبه في أنها خطرة) التي تتضمن ألغاماً ومتفجرات أخرى من مخلفات الحرب بمساحة إجمالية تبلغ ما مجموعه ٣٨ كيلومتراً مربعاً. ويوجد ما نسبته ٥٠ في المائة من المناطق المعروفة المتأثرة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق اللتين تعتبران منطقتين غير آمنتين لعمليات نزع الألغام لأغراض إنسانية في هذه المرحلة بسبب استمرار النزاع فيهما منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. بيد أن السودان وضع وأقر خطة عمل وطنية لمكافحة الألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ (١ آذار/مارس ٢٠١٣ - ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩) من أجل إيجاد حل للمشكلة، وستنفذ خطة العمل حالما تتاح إمكانية الوصول إلى المناطق. وتتمثل أهداف خطة العمل المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ فيما يلي:

- (أ) ضمان تنسيق أنشطة برنامج نزع الألغام عن طريق الرصد ومراقبة الجودة وضمان الجودة وإدارة المعلومات والدعوة وتعبئة الموارد؛
- (ب) إجراء عمليات مسح لتحديد حجم التحدي المتبقي بوضوح أكبر في المناطق الخطرة والمناطق التي يشتبه في أنها خطرة والقيام بعد ذلك بعمليات إزالة الألغام اللازمة؛
- (ج) تنظيف جميع حقول الألغام المعروفة وإجراء عمليات مسح وتنظيف جميع المناطق الجديدة التي يشتبه في أنها تحتوي على الألغام؛
- (د) توحيد الآليات من أجل القيام بفعالية بجميع الأنشطة التي ترمي إلى منع حوادث الألغام والذخائر غير المنفجرة في المجتمعات المحلية المتأثرة وتحديث قاعدة البيانات القطرية المتعلقة بضحايا الألغام؛
- (هـ) تعزيز مراعاة منظور مكافحة الألغام في الخطة الاجتماعية والاقتصادية وضمان أن تقوم جميع القطاعات الرئيسية بعملية ميزنة فعالة سواء أكان ذلك على مستوى الأقاليم أم على مستوى المقاطعات؛
- (و) ضمان استدامة القدرات الوطنية لمواجهة المعضلة المتبقية المتعلقة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

١٤- وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن هناك غير منطمتين تعملان في مجال مسح المناطق المزروعة بالألغام وإزالتها وهما الوحدات الوطنية لإزالة الألغام والمبادرة الإنمائية التقنية. وتتولى المبادرة الإنمائية التقنية وتركز على أنشطة التخلص من الذخائر في دارفور، وهو ما يجعل الوحدات الوطنية لإزالة الألغام الجهة الوحيدة ذات الخبرة في مكافحة الألغام التي تعنى بتنفيذ العمليات التقنية وغير التقنية لمسح وإزالة الألغام في السودان.

١٥- وإضافة إلى القدرات المشار إليها أعلاه، أبدت الجمعية السودانية لمحاربة الألغام الأرضية ومنظمة أصدقاء السلام والتنمية اهتماماً بتطوير قدراتهما والقيام بعمليات تقنية وغير تقنية لمسح وإزالة الألغام. وقدمت كل منهما طلباً للحصول على الاعتماد. وبعد استعراض مستفيض لهما، حصلت المنطمتان على اعتماد رسمي من المركز القومي لإزالة الألغام، وطلبتا الحصول على التمويل لدى الرد على طلب وجهه مؤخراً مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يقضي بتقديم اقتراح في هذا الشأن. والتزمت الوحدات الوطنية لإزالة الألغام مع هاتين المنطمتين الوطنيتين غير الحكوميتين بالاستمرار في المشاركة في برنامج السودان إلى حين امتثال السودان للالتزامات الواردة في المادة ٥، رهناً بتوفر الموارد المالية.

١٦- ولتعزيز القدرات التشغيلية للوحدات الوطنية لإزالة الألغام ولمنظمة أصدقاء السلام والتنمية وللجمعية السودانية لمحاربة الألغام الأرضية على أساس المنح المقدمة من صندوق المملكة المتحدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيويورك، تم التعاقد مع ماين وولف والمبادرة الإنمائية التقنية على تدريب موظفي المنظمات الثلاث في مجالات تشغيل آليات ماين وولف والقيادة والتدريب من المستوى الثاني على التخلص من الذخائر المتفجرة. وبدأ التدريب في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣ من أجل استخدام آليات ماين وولف ومن المتوقع أن ينتهي في أواخر آذار/مارس، وبدأت المبادرة الإنمائية التقنية التدريب في مجالي القيادة والتخلص من الذخائر المتفجرة في منتصف آذار/مارس ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تنتهي في بدايات أيار/مايو ٢٠١٣.

١٧- ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١١، يواجه برنامج مكافحة الألغام في السودان تحديات في الوصول إلى أغلبية المناطق الملوثة بالألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب. وعلى النحو الذي تشير إليه أرقام نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام، سجلت ولاية جنوب كردفان أعلى معدل للتلوث. ويظل الجزء الأكبر المجهول في هذه المرحلة هو متى سيستقر الوضع الأمني في ولايتي جنوب كردفان وجزء من ولاية النيل الأزرق إلى درجة تتيح بدء عمليات نزع الألغام؟ ولذلك ستعمل الشركات الثلاث جميعها في الوقت الحاضر في الولايات الشرقية وولاية النيل الأزرق.

١٨- وبوجه عام، ستجرى غالبية العمليات التقنية وغير التقنية للمسح وإزالة الألغام في الولايات الشرقية وولاية النيل الأزرق. وعندما يسمح الوضع الأمني، سينظر في العملية التقنية للمسح والإزالة فيما يخص ولاية جنوب كردفان والجزء المتبقي من ولاية النيل الأزرق

أيضاً. وهناك حاجة إلى إجراء عملية مسح عام وتقييم لتأثير الألغام الأرضية في المناطق التي تعتبر خطرة والمسجلة سابقاً في قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

١٩- وترد فيما يلي الإنجازات الهامة المتوقعة التي يجب تحقيقها:

الأخطار التي يتعين معالجتها		المناطق التي يتعين معالجتها	
منطقة أفرج عنها	منطقة ملغاة عن طريق	منطقة أفرج عنها	منطقة ملغاة عن طريق
بواسطة عمليات	بواسطة عمليات	بواسطة عمليات	بواسطة عمليات
مسح/إزالة تقنية	مسح/إزالة تقنية	مسح/إزالة تقنية	مسح/إزالة تقنية
(بالكيلو مترات المربعة)	(بالكيلو مترات المربعة)	(بالكيلو مترات المربعة)	(بالكيلو مترات المربعة)
٠,٤	١,٦	٣	٤
٦	٧	٢٠	٢٥
٥	٣	١٥	١٦
٥	١	٨	١٠
٣,٣	٠,٧	٦	٨
٢,٤	٠,٦	٤	٥
١,٦	٠,٤	٢	٣
٢٣,٧	١٤,٣	٥٨	٧١
			١٥٠
			المجموع

٢٠- ويصل إجمالي الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ إلى ٩٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ٧٠,٧ مليون دولار لأنشطة الإفراج عن الأراضي، و ١٨,٨ مليون دولار لأنشطة التثقيف في مجال مخاطر الألغام، و ٦,٥ مليون دولار لأنشطة مساعدة الضحايا. ولا تزال حكومة السودان تلتزم بالمساهمة في برنامج مكافحة الألغام للوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لكن المبلغ لم يؤكد بعد.

٢١- وطوال فترة التمديد، سيبقي السودان الدول الأطراف على علم بمستجدات الأنشطة والمناطق الخطرة الجديدة التي يحتمل اكتشافها.